على الغلاف

أزمة المغتربين إلى الحل والخلاف على التعيينات المالية مستمر

حزب الله «يرمّم» الحكومة

(هيثم الموسوي)

يحمل الأسبوع الحالي تحديات عدة أمام حكومة الرئيس حسّان دياب، بعد سلسلة الانتقادات والتوتّرات التي واجهتها الأسبوع الماضي، والضغوط التي يتعرّض لها البلد تحت وطأة فيروس «كورونا» والأزمة المعيشية والاقتصادية والمالية.

ورغم التلويح أخيراً بتعليق مشاركة وزراء حركة أمل وتيار المردة في الحكومة، إلّا أن أحداً على الأغلب لا يفكّر بتشكيل تهديد جدي للحكومة في هذه الأوقات الصعبة.

وقد باشر حزب الله، قبيل الكلمة المتلفزة للسيد حسن نصر الله السبت، سلسلة اتصالات للحدّ من التجاذبات وتوفير تفاهمات بين القوى السياسية، ولا سيّما حول قضيتي عودة المغتربين من الخارج والتعيينات المالية، واللتين خلقتا كباشاً حول الحكومة وفيها.

وبعد كلام نصر الله حول ضرورة عودة المغتربين، وتحذير رئيس المجلس النيابي نبيه بري قبله، قرّر دياب أخذ هذه المطالبات في الاعتبار، وتوجيه الحكومة نحو البدء الفعلي بالتحضير لإعادة من يرغب. وبدأت خلية الأزمة بوضع خطة تشمل الية العودة، من مرحلة الإجلاء إلى النقل في الطائرة ووسائل الوقاية وحتى وصولهم إلى لبنان وحجرهم صحياً. بنود الآلية ستبتّ بشكل دقيق خلال جلسة مجلس الوزراء المرتقبة غداً. وفي انتظار ذلك، أوعزت وزارة الخارجية والمغتربين إلى بعثاتها حول العالم، ولا سيما في الدول الأوروبية الموبوءة ودول أفريقيا، بفتح الباب أمام الرعايا لتعبئة «استمارة معلومات شخصية» وضعتها مديرية الشؤون السياسية والقنصلية ليملأها من يرغب في العودة. وعلمت «الأخبار» أن أكبر نسبة من المهتمين بالعودة هم لبنانيو أفريقيا، حيث بدأ كورونا بالانتشار تدريجياً وخصوصاً في الدول التي تضم أكبر الجاليات (ساحل العاج ونيجيريا وغانا والسنغال). وفي المعلومات أيضاً أن الوزارة بدأت الكشف على فنادق وأبنية خاصة وعامة لتجهيزها لإجراءات الحجر والعزل.

وتلقي أزمة تعيينات نوّاب حاكم مصرف لبنان الأربعة وأعضاء هيئة الرقابة على المصارف، بثقلها على الحكومة، بفعل الخلاف على المحاصصة الطائفية في هذه المراكز. وخصوصاً بعدما دخل دياب كطرف جديد في التعيينات، إلى جانب الأطراف التقليدية. ويكمن لبّ الخلاف على المقاعد المسيحية والسنّية. إذ إن «رئيس تيار المردة سليمان فرنجية شعر بأن استئثار التيار الوطني الحرّ بالحصة المارونية لا يعكس الدور الذي لعبه بدعم تشكيل الحكومة الحالية»، فهدّد بتعليق مشاركته، فيما «يعترض برّي على محاولات الوزير السابق جبران باسيل ورياض الاستئثار بالحصتين المارونية والسنّية». وفي المقابل، يتّهم التيار الوطني برّي بـ«عرقلة التعيينات نيابةً عن الرئيس سعد الحريري والنائب السابق وليد جنبلاط»، فيما تؤكد مصادر أخرى أن «دياب ليس لديه أسماء، لذا لجأ إلى باسيل الذي يحاول دائماً حصر التعيينات بالمحسوبين عليه».

> بدأت الخارجية الكشف على أبنية لتجهيزها لحجر المغتربين

لكن مع كلّ الخلافات، يبقى قرار الحفاظ على الحكومة قائماً، وأولوية بالنسبة الى حزب الله الذي تؤكّد مصادر مطلعة على موقفه أنه «يسعى مع الجميع لإيجاد حلول والأسبوع الحالي من المفترض أن يكون المشهد إيجابيّاً».

ولعلّ أبرز تطوّرات الأسبوع الماضي، الكلام الذي توجّه به نصر الله إلى المصارف، حاملاً في طيّاته إنذاراً واضحاً بضرورة التحرّك ودعم الدولة اللبنانية واللبنانيين لمواجهة كورونا. وتقول مصادر إن «السيد نصر الله عبّر عن انزعاج شديد أمام مسؤولي الحزب بسبب تبرّع المصارف بمبلغ 6 ملايين دولار، وهي تساوي أقل من ثمن شقة في وسط المدينة». وتابعت أن «من غير المعقول أن تقوم المصارف بادوار معاكسة، وبدل مساعدة الناس والدولة تقوم بتعقيد الأمور»، مضيفةً إنه «ليس واضحاً بعد كيف سينعكس كلام الأمين العام لحزب الله شعبياً، لكنّه في المرة المقبلة في خطاب منتصف شعبان، وإذا لم يتجاوبوا مع دعوات مساعدة البلد فإنهم سيسمعون خطاباً قاسياً».

(الأخبار)

مقالة

على الحكومة أن تدفع... فوراً

حسن عليق

التظاهرات في شوارع حيّ السلم وطرابلس وغيرهما أمس، المطالبة بما يعين الناس على الاستمرار بحجر أنفسهم، ليست سوى جرس إنذار. هي رأس جبل جليد الجوع الذي يهدد بنخر أجساد مئات الآلاف من اللبنانيين الممنوعين من العمل، بموجب قرار حكومي، والممنوعين أيضاً من التجول ليلاً (منع التجول ليلاً لا يزال بلا مبرر واضح من قبل الدولة)، السكان ينفذون ما تقرره الحكومة، لا لخوف من دولة غير موجودة، بل لاقتناع منهم بضرورة الحفاظ على صحة الذين تخونهم مناعة أجسادهم في مقاومتها للفيروسات.

في المقابل، لا تزال الحكومة تسير ببطء. بعد شهر وأسبوع على بدء تسجيل الإصابات بفيروس كورونا، وفيما تتشدّد الإجراءات التي تقول الحكومة إنها ستساعد على التخفيف من سرعة انتشاره، لم يشعر سكان لبنان بوجود دولة يستندون إليها. «الزعماء» المحليون، والأحزاب، والجمعيات، موجودون لـ«مد يد العون». وبصرف النظر عن الرأي في عمل هؤلاء جميعاً، أو كلّ منهم على حدة، هم موجودون، ويعوّضون غياب دولة فشلوا في بنائها، وهي لم تكن موجودة يوماً. لكن هذا التعويض جزئي، ولن يحول دون انفجار اجتماعي، وقوده أولئك الذين سيُحتَجَرون بين «الموت بالفيروس» و«الموت جوعاً».

في الأصل، ثمة إجراءات لم تشرحها الحكومة. لماذا الإقفال الكلي، على كامل الأراضي اللبنانية؟ بعض الأقضية لم تُسجَّل فيها أي إصابة. وغالبية سكانها ممن يحصّلون الكفاف بصورة يومية. ليس لهم دخل شهري ولا أسبوعي، بل يعيشون يوماً بيوم. لماذا يُمنع سكان تلك الأقضية من العمل؟ لماذا إقفال المحال التجارية ليلاً، بما يزيد من الازدحام فيها نهاراً؟ أليس من الأجدى السماح لمؤسسات كثيرة بالاستمرار بالعمل، شرط التزامها بمعايير سلامة العاملين فيها؟ لماذا لا تزال المصارف مقفلة، رغم أن الجميع، بلا استثناء، يعرفون ان إقفالها لا صلة له بوباء كورونا، بل بقرار مسبق اتخذه أصحابها قبل إعلان التعبئة العامة؟

تكثر الأسئلة التي تصب جميعها في خانة تأكيد الانكماش الاقتصادي الذي سبق كورونا إلى لبنان. هذا الانكماش سبّبه وباء آخر، لا صلة له بـ«كوفيد 19». وباءٌ بؤرة انتشاره موجودة في جمعية المصارف، التي أصدرت أمس بياناً مجبولاً بالوقاحة، تتحدّث فيه عن إحساسها بالمسؤولية التي يدفعها إلى تحويل أموال إلى الطلاب اللبنانيين في الخارج، واستعدادها لتحويل ثمن تذكرة سفر للراغبين منهم بالعودة إلى وطنهم! تبدو لغة البيان كما لو أن أصحاب ثروات السُّحت هؤلاء، يتبرّعون من مالهم الخاص، لا أنهم يفرجون عن جزء بسيط من عشرات مليارات الدولارات التي قامروا بها على طاولة كبيرهم رياض سلامة، وحوّلوا الجزء الأكبر منها إلى ثروات شخصية لهم ولأبنائهم وأحفادهم.

الحكومة لا تشرح إجراءاتها، ولا تقوم بما يجب القيام به لردع لصوص ودائع اللبنانيين ومدخراتهم. والأنكى من ذلك، أنها شديدة البطء. صامَتت أسابيعَ لتفطر على بصلة مقدارها 50 مليون دولار قالت إنها ستقدّمها لنحو 600 ألف عائلة، كمساعدات غذائية ومساحيق تعقيم وتنظيف. أكثر من 450 ألف عائلة تعيش تحت خط الفقر، و150 ألف أخرى بشمّها التوقف عن العمل إلى ما دون الخط نفسه أيضاً، تريد الدولة أن تقدّم لهم فتاتاً قدره نحو 100 دولار لكل أسرة (في حال زيادة المبلغ الذي أقرته الحكومة الأسبوع الفائت)، في ظل توجه للاستمرار بالإقفال حتى نهاية نيسان على أقل تقدير. 50 مليون دولار (أو أكثر بقليل)، في اقتصاد كان ناتجه الإجمالي يُقدَّر عام 2018 بنحو 56 مليار دولار. وبصرف النظر عن دقة ذلك التقدير، إلا أنه يعني بأن على الحكومة أن تنفق بصورة عاجلة مليارات الدولارات، فوراً، لتحفيز الاقتصاد. لكن، وبدلاً من ذلك يتباهى «المسؤولون» بالتقشف، ثم يُقررون إنفاق 50 مليون دولار، على شكل مساعدات غذائية. وهذا المبلغ لن يحول دون انفجار اجتماعي ظهرت أول ملامحه في حيّ السلّم أمس، وفي طرابلس والميناء وغيرهما في أيام سابقة.

المطلوب من الحكومة بسيط. أن تخرج من دائرة التردد، وأن تقرر دفع المال، مباشرة، للأسر التي بات معيلوها بلا عمل. قبل أي شيء آخر، عليها ألا توقف رواتب الياومين والعاملين بعقود ومقدّمي الخدمات وغيرها من الصفات التي احتالت بها الدولة لعدم التوظيف في السنوات السابقة. وأموال هؤلاء مرصودة في الموازنة، ولن تكون إنفاقاً إضافياً. بالتزامن مع ذلك، يمكن الحكومة، ببساطة، أن تدفع الحد الأدنى للأجور شهرياً، على أقل تقدير، لكل عائلة لا يعمل معيلها. 675 ألف ليرة لـ600 ألف عائلة، يعني نحو 405 مليارات ليرة لا أكثر. ولا يجوز هنا التذرّع بأن الدولة لا تملك المال. نفقاتها خارج بند الرواتب والأجور وملحقاتها تلامس الصفر، وأسعار النفط تراجعت، فيما أسعار المحروقات مُجمّدة لمصلحة الخزينة. وودائع الدولة في مصرف لبنان (خاصة في الحساب رقم 36)، وصلت إلى نحو 8 آلاف مليار ليرة لبنانية في الشهر الأول من العام الجاري، بحسب الأرقام التي ينشرها «المركزي» على موقعه الإلكتروني. والحديث هنا عن إنفاق بالليرة، لا بالدولار. وفي أسوأ الأحوال (ورغم عدم الحاجة لذلك) يمكن رياض سلامة، لمرة واحدة، أن يطبع كمية من المال للفقراء لا لأصدقائه من أصحاب المصارف. كذلك لا يجوز التذرع بخطر التضخم. أصلاً، الاقتصاد منكمش، وزيادة الأسعار سببها، على ما قال وزير الاقتصاد أمس، سعر صرف الدولار لا زيادة الكتلة النقدية والطلب على الاستهلاك.

المطلوب من الحكومة أن تُنفق، من مال الناس، لحماية الناس أولاً. ولمنع انفجار اجتماعي ثانياً، ولتحفيز الاقتصاد ثالثاً... ولحماية نفسها رابعاً. ولا يصدّقن أحد أن تهديد كورونا سيُجبر الجائعين على البقاء في المنازل.

تقرير

غزوة نوّاب عكار: توقيف المعتدى عليهم

رلى إبراهيم

تعجّ مواقع التواصل الاجتماعي، وخصوصاً الصفحات الخاصة بعكار، منذ يوم أول من أمس، بفيديوات تظهر مرافقي النائب وليد البعريني وهم يطلقون النار أمام قاعة مبنّى عصام فارس البلدي في حلبا. فالاجتماع الذي عقدته خلية الأزمة في عكار تحت شعار «معاً لإنقاذ عكار» لدعم مستشفى عبد الله الراسي الحكومي والعائلات الفقيرة، في حضور البعريني وباقي نوّاب عكار (باستثناء النائب مصطفى الحسين) ورؤساء اتحادات بلديات وفاعليات وهيئات أهلية، انتهى بإطلاق الرصاص فوق رؤوس أهالي عكار. حصل ذلك، إثر اعتصام شباب خيمة اعتصام حلبا أمام المبنى، محاولين الدخول إليه للاعتراض على «حفلة الشحادة والاستعراض». الاعتصام أثار غضب مرافقي البعريني الذين أطلقوا النار في الهواء أمام المبنى، وسط تفرج عناصر الجيش والدرك. ثم انتقل هؤلاء بموكب النائب من حلبا الى العبدة على وقع الرصاص المتطاير من السيارات حتى وصل بوجه الثوار العزّل قبل إطلاقهم النار على مرأى من القوى الأمنية التي يبدو أنه لم يكن لديها قرار بالتصدّي لهم. وهناك عشرات الفيديوات المثبتة والمنشورة. مطلقو النار تلقّوا أوامرهم من نجل البعريني، هلال». أما الاعتصام فجرى «احتجاجاً على منطق التسوّل على حسابنا ووضع أموال البلديات والاتحادات في عهدة النواب المطالَبين أصلاً بإعادة الأموال المنهوبة، فكيف نأتمنهم اليوم على صحة المواطنين والمساعدات؟»، علماً بأن «الأزمة قائمة منذ شهر وأكثر، فيما نواب القضاء يتفرجون. لكن حين حررت المالية أموال البلديات وارتفع صوت المواطنين المحتجين على أدائهم، هرعوا إلى الاستثمار بالأزمة والحرص على إدارة صرف الأموال حتى يوزعوها بحسب مصالحهم الانتخابية». وحتى مساء أمس، كان غيث حمود لا يزال معتقلاً في مركز الفرع في طرابلس. يشير عبد الله إلى أن سبب الاعتقال لا يزال غير واضح؛ «كل ما نعرفه أن شباب فرع المعلومات خطفوا غيث من ساحة حلبا، فيما المجرمون الحقيقيون الذين أرهبوا الناس طليقين ويتباهون بفعلتهم وينشرون مقاطع فيديو بأنفسهم»!

ليس من شباب خيمة اعتصام حلبا، لكنه كان موجوداً في الاعتصام أمام مبنى البلدية.

من جهته، يوضح أحد شباب خيمة اعتصام حلبا، فراس عبد الله، أن الخلاف بدأ على خلفية «شتم أحد مرافقي البعريني شاباً يسند نفسه على سيارة النائب. تطور الأمر الى تلاسن، ثم إشهار المرافقين سلاحهم بوجه الثوار العزّل قبل إطلاقهم النار على مرأى من القوى الأمنية التي يبدو أنه لم يكن لديها قرار بالتصدّي لهم. وهناك عشرات الفيديوات المثبتة والمنشورة. مطلقو النار تلقّوا أوامرهم من نجل البعريني، هلال». أما الاعتصام فجرى «احتجاجاً على منطق التسوّل على حسابنا ووضع أموال البلديات والاتحادات في عهدة النواب المطالَبين أصلاً بإعادة الأموال اللافت أن أياً من نواب عكار لم يصدر توضيحاً أو بيان إدانة لما حصل، باستثناء إنكار البعريني في حديث تلفزيوني علاقة مرافقيه بإطلاق النار في عكار. لكنه خلال عقده مؤتمراً صحافياً بعد الإشكال، وضع الأمر «في عهدة الأجهزة الأمنية التي عليها كشف الملابسات وتحديد المسؤوليات»، علماً بأن المشكلة تجاوزت إطار الخلاف بين المعتصمين ونواب المنطقة، لتتحول الى خلاف بين منطقتين: فنديق التي ينتمي إليها البعريني، وحلبا مكان الاعتصام. لذلك تحدثت المعلومات عن نية البعريني عقد صلحة بين المنطقتين ليل أول من أمس، لكن أحد نواب تيار المستقبل، على ما تقول المصادر، تدخل لمنع ذلك وتقدم بدعوى ضد شباب حلبا.

> التبرّعات المفترضة تحوّل إلى حساب مصرفي باسم

يوضح النائب هادي حبيش في حديثه إلى «الأخبار» أن الإشكال حصل على خلفية محاولة الشبان اقتحام مبنى البلدية بالقوة وشتمهم النواب، فتطور الإشكال إلى إطلاق نار في الجو: «خبروني كان في سلاح من الميلتين». ويسأل حبيش عن «السبب وراء قطع اجتماع لجمع التبرعات لمعالجة مرضى الكورونا». على مقلب آخر، بلغت قيمة التبرعات 500 مليون ليرة لبنانية، بينها 100 مليون ليرة فقط من رئيس الحكومة السابق سعد الحريري لمصلحة المستشفى الحكومي، على ما أعلن حبيش، بالإضافة الى وضعه أوتيل «غراسياس» في حلبا كمركز للحجر الصحي متكفلاً بمصاريفه. المبلغ المالي، على ضآلته، سيخصص لإنشاء مختبر وبنك دم داخل المستشفى. ويقول حبيش رداً على سؤال حول وضع هذه التبرعات باسم جمعية تابعة لوالدة النائب طارق المرعبي، إن «مساعي اللجنة لفتح حساب باسم ثلاثة أشخاص يمثلون الحملة وهم نقيب المحامين محمد المراد ورئيس بلدية الشيخ طابة طلال الخوري ممثلاً البلديات ولوريس ضاهر بالنيابة عن كاريتاس، إلا أن المصارف رفضت الطلب. وقد قيل لنا إن الحلّ بالتبرع لمصلحة جمعية، فوضع النائب المرعبي جمعية والدته بالتصرف، مع تنازلها قانوناً لمصلحة ممثلي اللجنة الثلاثة». وهو ما يؤكده أيضاً النائب في تكتل لبنان القوي أسعد ضرغام لـ«الأخبار»، مشيراً الى أن «التنازل سيحصل لمدة 4 أشهر أو المدة التي نحتاجها لصرف التبرعات». حبيش وضرغام يوضحان أيضاً أن «في الحملة 30 شخصاً من نواب ورجال دين وبلديات واتحادات وفاعليات المنطقة هم الذين يقررون آلية الصرف، لا الممثلون الثلاثة فقط، ويفترض أن يصدروا تقريراً أسبوعياً». من جهتها، صرفت وزارة الصحة مبلغ 75 مليون ليرة لمصلحة مستشفى عبد الله الراسي الحكومي، على أن توفر له معدات وتجهيزات إضافية. لكن المستشفى لن يكون جاهزاً لاستقبال مرضى كورونا قبيل 3 أسابيع على أقلّ تقدير. وإلى ذلك الحين، كل مريض تثبت إصابته ينقل الى مستشفى رفيق الحريري الحكومي في بيروت. حتى إن الشركات التي يفترض أن تؤمن المعدات اللازمة للمختبر الذي «تبرع» به الحريري، لن تتمكن من استيرادها قبل 17 يوماً بحسب حبيش. وقد بلغ عدد الذين ثبتت إصابتهم بكورونا في عكار 14 شخصاً، فيما طلبت وزارة الصحة من 319 شخصاً التزام الحجر المنزلي، وفقاً لغرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث.

(هيثم الموسوي)